بيان إعلامي

شبكات مراقبة الانتخابات ومنظمات المجتمع المدني تطرح حزمة من التوصيات لإصلاح التشريعات الانتخابية وتعزيز المشاركة المجتمعية

بغداد – العراق

التاريخ: 5 / 11 / 2026

في إطار الجهود الوطنية الرامية إلى ترسيخ مبادئ الديمقراطية وسيادة القانون وتعزيز نزاهة وشفافية العملية الانتخابية، أعلنت مجموعة من شبكات مراقبة الانتخابات ومنظمات المجتمع المدني عن إعداد وطرح حزمة من التوصيات والمقترحات القانونية الرامية إلى تعديل قانون الانتخابات رقم (18) لسنة 2018 المعدل، وذلك ضمن مبادرة الإصلاح القانوني وتعزيز المشاركة المجتمعية في تطوير التشريعات الانتخابية.

وتأتي هذه المبادرة انطلاقاً من المسؤولية الوطنية والدور الرقابي والتوعوي الذي تضطلع به شبكات مراقبة الانتخابات ومنظمات المجتمع المدني في دعم المسار الديمقراطي، وتشخيص التحديات والثغرات القانونية التي تواجه العملية الانتخابية، والعمل على تقديم معالجات تشريعية

تســـهم في تطوير البيئة الانتخابية وضـــمان عدالة التمثيل الســـياســـي وتكافؤ الفرص بين جميع المتنافسين.

وأكدت الشبكات والمنظمات المشاركة أن الإصلاح الانتخابي يمثل ضرورة وطنية تستدعي مراجعة شاملة للإطار القانوني المنظم للانتخابات، بما ينسجم مع أحكام الدستور العراقي والمعايير الدولية ذات الصـــلة بالحقوق الســـياســـية والانتخابية، ويعزز ثقة المواطنين بالمؤســـســـات والعملية الديمقراطية.

وفي هذا السياق، تضمنت المبادرة جملة من التوصيات والمقترحات الأساسية، أبرزها:

1. مراجعة الإطار التشـريعي للانتخابات: تشـخيص الثغرات والتعارضـات القانونية في التشـريعات النافذة، واقتراح المعالجات اللازمة لضمان وضوح النصوص القانونية وسلامة تطبيقها.

2. تعزيز عدالة التمثيل الانتخابي: تقديم مقترحات تســـهم في تحقيق التمثيل العادل للناخبين، وضمان تكافؤ الفرص وتعزيز نزاهة المنافسة الانتخابية.

3. توســـيع المشـــاركة المجتمعية: إشـــراك شـــبكات مراقبة الانتخابات ومنظمات المجتمع المدني والخبراء القانونيين والأكاديميين في مناقشـة التعديلات التشـريعية وصـياغة المقترحات المتعلقة بتطوير النظام الانتخابي.

4. حماية الحقوق والحريات الانتخابية: دعم الضـــمانات القانونية التي تكفل حق المواطنين في المشاركة السياسية والترشح والتصويت، وتعزز مبادئ المساواة وعدم التمييز.

5. مكافحة خطاب الكراهية والمعلومات المضـــللة: اقتراح معالجات قانونية وتنظيمية تحد من خطاب الكراهية والتحريض والتضـــليل الانتخابي، مع ضـــمان عدم المســـاس بحرية الرأي والتعبير والحقوق الدستورية.

6. تعزيز الشـــفافية والمســـاءلة: تطوير الضـــمانات القانونية والإجرائية المتعلقة بإدارة العملية الانتخابية والرقابة عليها، بما يعزز النزاهة والمصداقية وثقة الناخبين بنتائج الانتخابات.

7. تعزيز التعاون والتنسيق المؤسسي: فتح قنوات حوار فاعلة مع مجلس النواب والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات والجهات القضائية والمؤسسات المعنية، كلٌّ بحسب اختصاصه، لضمان دراسة المقترحات وإمكانية الأخذ بها ضمن المسارات القانونية والدستورية.

وفي خطوة عملية لترجمة مخرجات المبادرة إلى مقترحات تشـــريعية قابلة للدراســـة والمناقشـــة، قامت الشـــبكات والمنظمات المشـــاركة بتســـليم المفوضـــية العليا المســـتقلة للانتخابات نســـخة من مسودة التعديلات القانونية المقترحة، متضمنةً أبرز التوصيات والمعالجات التشريعية، بهدف إطلاع

المفوضـية عليها والاسـتفادة من ملاحظاتها الفنية والقانونية، تمهيداً لمواصـلة الحوار مع الجهات التشريعية والمؤسسات ذات العلاقة.

وشددت الشبكات والمنظمات على أن عملية الإصلاح القانوني للانتخابات لا ينبغي أن تقتصر على تعديل النصوص التشريعية، وإنما يجب أن تشمل تطوير آليات التنفيذ والرقابة، ومعالجة التحديات العملية التي أفرزتها التجارب الانتخابية السـابقة، بما يسـهم في بناء منظومة انتخابية أكثر عدالة وشفافية واستجابة لتطلعات المواطنين.

كما دعت الجهات التشـريعية والمؤسـسـات المعنية إلى التعامل الإيجابي مع المقترحات المقدمة، وفتح حوار وطني ومؤسسي واسع يضمن مشاركة مختلف الأطراف ذات العلاقة، والاستفادة من الخبرات الوطنية والتجارب الدولية الناجحة في مجال الإصلاح الانتخابي.

وفي ختام بيانها، جددت شـبكات مراقبة الانتخابات ومنظمات المجتمع المدني التزامها بمواصـلة جهودها الرقابية والتوعوية والتشريعية، وتقديم الدراسات والتوصيات، وتنظيم الحوارات والورش التخصصية، بما يعزز الشراكة بين مؤسسات الدولة والمجتمع المدني ويسهم في ترسيخ أسس النظام الديمقراطي في العراق.

وأكدت أن تطوير التشـريعات الانتخابية مسـؤولية وطنية مشـتركة، وأن الإصـلاح الحقيقي يبدأ بإرادة تشـريعية جادة ومشـاركة مجتمعية فاعلة، وصـولاً إلى انتخابات حرة ونزيهة وعادلة تعكس الإرادة الحقيقية للناخب العراقي.

معاً نحو تشريعات انتخابية عادلة، ومشاركة مجتمعية فاعلة، وديمقراطية أكثر رسوخاً.

صادر عن:

شبكات مراقبة الانتخابات ومنظمات المجتمع المدني المشاركة في مبادرة الإصلاح القانوني وتعزيز المشاركة المجتمعية في تطوير التشريعات الانتخابية.

- شبكة عين لمراقبة الانتخابات .
- شبكة شمس لمراقبة الأنتخابات.
- مؤسسة الفراتين للانتخابات والديمقراطية .
- المركز الاستراتيجي لحقوق الانسان .
- منظمة ستيب للديمقراطية والانتخابات .
- المعهد الكوردي للانتخابات .
- منظمة تموز للتنمية الاجتماعية.
- منظمة ناز لشؤون المرأة والطفل .
- مركز رواق بغداد للسياسات العامة .
- جمعية نساء بغداد .


Kurdish Institute for Elections
یەیمانگەی کوردی بۆ هەڵبژاردن
شبكة عين
لمراقبة الانتخابات والديمقراطية
Ein-NGOs
SHAMS
NETWORK
شبكة شمس
STEP
for Democracy and Elections
Tamuz Organization for Social Development
T.O.S.D
SCHRI
BWA
جمعية نساء بغداد
Baghdad Women Association
2026-11-05 - Baghdad